دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مساهمة المحاسبة عن التكاليف في التخطيط لتوسع المشروع الصناعي
المصدر:	مجلة المال والتجارة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	الخطيب، أحمد حلمي
المجلد/العدد:	مج 6, ع 59
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1974
الشهر:	مارس
الصفحات:	8 - 9
رقم MD:	91659
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الانفاق الحكومي، محاسبة التكاليف، المشروعات الصناعية، التخطيط الاقتصادي، الاستثمار، تكاليف الانتاج، السياسة الضريبية ، الايرادات ، الانتاج
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/91659

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مساهمة المحاسبة عن التكاليف فى التخطيط لتوسع المشروع الصناعى

**** أحمد حلمى الخطيب**
مدرس مساعد المحاسبة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

تقديم : يعتبر التخطيط مجموعة من الاجراءات والقرارات التنظيمية التى تتحول بها الأهداف العامة الى صورة تقبل التنفيذ بدون تعارض فيما بينها ، ومن ثم فان التخطيط يشمل الاعداد المادى والزمنى والفنى للامكانيات المتاحة للمشروع ، بحيث تتحدد وسائل التنفيذ واجراءاته ، فالتخطيط للمشروع يعتبر بمثابة خريطة للاهداف ، ودليل للعمل ، وتبيان للامكانيات ، واستيضاح للعلاقات القائمة داخل المشروع .

ويمكن من جانبنا ان ننظر الى تخطيط التوسع على انه مجموعة من القرارات التى تصدر على مستوى الادارة العليا ، متضمنة استحداث زيادة فى الطاقات الحالية والمتاحة للمشروع ، على نحو يكفل تحقيق اهدافه بطريقة افضل ، أو أن تتحقق بجانبها أهداف غيرها .

فالتوسع والتخطيط له ، عملية مادية تتم بفرض زيادة الامكانيات الانتاجية والسوقية للمشروع وهى عملية ذات جانبين ، يتحصل الاول فى تخطيط التوسع بصورته المادية وما يقابلها من صورة اخرى مالية ضرورية لها . بينما أن الجانب الآخر يتمثل فى التخطيط للتوسع من حيث تصميم الخطة وما يتبع ذلك من الجانب التنفيذى لها .

ويمكن للباحث ان يتلمس بصفة أساسيه مجموعة خصائص يتميز بها قرار توسع المشروع ، تحتم فيمابينها ضرورة اعمال العديد من الدراسات والتحليلات المحاسبية والفنية والاقتصادية ، قبل اقرار خطة التوسع وتنفيذها .

ولعل من اهم هذه الخصائص مايتلو :

(١) خاصية الخطورة : من حيث ضخامة الآثار الاقتصادية والمالية وكذا الفنية التى يحدثها التوسع فى المشروع ، ومن حيث ان التوسع يكسب المشروع طاقات جديدة تجعله فى مركز مغاير تماما عن ذى قبل .

(٢) خاصية الشمول : معنى التأثير على كافة أوجه نشاط المشروع سواء تلك التى اصابها التوسع ، أو الاخرى التى لم تدخل ضمن الخطة المحددة .

(٣) خاصية امتداد المفعول : حيث تتميز قرارات التوسع عادة بطول الاجل ، فالاستثمارات التى يجلبها التوسع تكون ثابته غالبا ، وهى غالبا تشكل تكلفة مستغرقة لا يمكن الاستفادة بها الا عن طريق استغلالها

واعتقد من وجهة اخرى ، انه يمكن النظر الى هذه الخاصية على انها عدم امكانية تعديل قرارات التوسع بدون خسارة ، وان هذه الخسارة لها صفة لشمول السابقة .

(٤) خاصية ضخامة الاعباء : والتى تتمثل فى النفقات الرأسمالية الضخمة التى يجلبها تنفيذ برنامج التوسع ، مما يجلب بالتبعيه مشاكل المفاضلة بين بدائل التوسع والاختيار من بينها بما يحقق الاهداف المحددة قبلا بأعلى مستوى ممكن من لكفاءة ، وكذا مشكلة المفاضلة بين مصادر تمويل برنامج التوسع واختيار افضلها الذى هو اقلها تكلفة .

بيانات التكاليف ضرورة فى التخطيط للتوسع :

لقد اصبحت ادارة المشروع الصناعى تنظر الآن لمحاسبه التكاليف باعتبارها ادارة ادارية يجب ان تحقق لها اهداهدافها التى تتمثل اساسا فى التخطيط ولارقابه ودراسة السياسات البديلة ، واتخاذ القرارات بشأن التوسعات المقترحة فى آلانتاج أو التوزيع ، وذلك عن طريق مقارنة التكاليف المضافة بالانتاج المضاف (قيمه) ، ثم اعمال وسائل المقارنة بين التكاليف المحددة مقدما وتكاليف تنفيذ البرنامج الفعلية واكتشاف الفروق وبحثها لصالح المشروع . وهكذا اصبح محاسب التكاليف بحق مستحقا للقب المحاسب الادارى .

ولقد اصبح فى امكان محاسب التكاليف أن يكون أداة لتأدية أغراض أكثر شمولا فيما يتعلق بتخطيط التوسعات المقترحة فى المشروع ، وذلك بأكثر مما كان فى امكان المحاسبة التقليدية تقديمه ، سواء فيما يتعلق بعناصر الاستثمار من حيث مصادر واستخدامات الاموال والتغير فيهما ، أو عناصر الاستغلال التى تشمل تفصيل المدخلات والمخرجات المرتبطة بتنفيذ التوسع ، وكذا الكثير من التحليلات الخاصة بتكاليف العمالة والقيمة المضافة المترتبة على تنفيذ الخطة ، والعلاقات المختلفة بين عناصر الاستغلال وحجوم النشاط المتوقعة فى ظل بدائل التوسع ومستويات الطاقة المتاحة من هذه البدائل وتأثيرها على الانتاجية والربحية فى الاجل الطويل .

ان مايجعل من توسع المشروع الصناعى مشكلة كبرى أمام محاسب التكاليف .. هو أنه من الطبيعى أن يكون أمام المشروع أكثر من طريق لتحقيق الاهداف المطلوبة من التوسع ، كل منها يحتمل الرفض أو القبول ، وعلى المحاسب – مستخدما مبادئ واسس المحاسبة عن التكاليف وطرق التحليل الحدى للعناصر أن

يمد الادارة بالتحليلات الكافيـــة عن هذه البدائل المتاحه ، ثم يشترك أيضا فى دراستها وتقييمهـا ومن ثم ترشيد الادارة فى اتخاذ قرارها ·

ثم ان محاسب التكاليف يمد الادارة بوسيلة رقابية ناجحة لمتابعة وتقييم برنامج التوسع بعد اختباره واقراره، ذلك انه عن طريق تحـديده المسبق لتكاليف التشغيل التى يجب أن تكون بعد تنفيذ التوسع ، يمكن اجـراء المقارنة بينها وبين ما تم فعلا ومن ثم تحليل أسباب الفروق وبحثها ، هذا فضلا عن امكانية الرقابة على تكاليف التوسع اصلا (تكاليف الاستثمار فى الاصول والمعدات والتشـييدات التى يقتضيها التوسع ·

ويرى الكاتب ان على محـــاسب التكاليف حال قيامه بوظيفته كمحلل للبيانات التى ترتبط بقرار توســع المشروع ، أن يضع فى اعتباره الامور الهامة التالية : —

(١) يلزم أولا تحديد العوامل التى تؤثر فى نمط هيكل التكاليف مستقبلا وفى ظل حجم الطاقة المتوقـع ويتم تحديد الطاقة عن طريق دراسة معدلات الاداء فى الماضى ، وحجم الخطط المقترحة ومعدل النمو المستهدف فى الاجـل الطويل، ثم الاعتبارات السوقية والتى تعتبر المحدد الاول والاخير لطـــاقة التشغيل ·

(٢) تفهم طبيعـــة اقتصـــاديات العـرض والطلب ، حيث ان اعتراف محاسب التكاليف بأهميه الاخـــذ بالمفاهيم الاقتصادية فى تحليل عناصر الايرادات والتكاليف ، تجعله مضطرا لان يضع فى اعتباره عوامل الاهمية فى انحرافات العرض والطب ومدى تأثيرهما المتبادل على حجم الانتاج فى المشروع وكذا على حجم وسعر المبيعات ومعدل الربحية ·

(٣) تحديد أثر الفترة الزمنية على طبيعة عناصر التكاليف · حيث يميل المحاسب — مستخدما الاســـلوب الاقتصادى فى التحليل — الى تقسيم العناصر بحسب الاجـــل القصير أو الاجل الطويل (مرنة وغير مرنة)

وليس هناك فى التكاليف ذاتهـا ما يجعلها متغيرة أو ثابتة · انه ارتباط الصفر أو عدم ارتباطه بالفترة الزمنية التى ترتبط بدورها بطبيعة عوامـل الانتاج وظروفه ، وبالتالى اســتنتاج درجه المرونة والتغير فى كل عنصر·

(٤) ان يتم بحث أثـــر التغير فى معدل النشاط على كل من عنـــاصر التكاليف الخاصة بالتشغيل على حدة ويفيد هذا ليس فقط فى تحديد هيكل التكاليف المتوقعة بعد تنفيذ التوسع، انما ايضا يعتبر وسيلة لاجراء دراسات تفصيلية فى كيفية تخفيض عنـــاصر التكاليف ورفع كفاءة العملية الانتاجية

(٥) ويتعين ان يضع المحاسب نصب عينيه ان عناصر الايرادات والتكاليف المتوقعة عند تنفيذ برنامج التوســع يمكن أن تتـــأثر بالتغير فى الطلب الراجـــع الى تغيرات السكان ، من الوفورات المتاحة لانفاق المستهلك ، السياسات الضريبية ، نقص مصادر التمويل ، من الانفاق الحكومى واثره فى مستويات الدخول ··· الخ ·

(٦) ونشير أخيرا الى ان انظمـة وتبويبـات التكاليف العـــادية التى يســـتخدمها المحاسب ، لا يمكن أن تصلح بشأن اعداد التكاليف المرتبطة ببرامج التوسع ، وينبع هـــذا من الحقيقة التى تنادى بأن هناك «قيـاسات مختلفة للتكاليف بحسب الاغـراض المختلفة »

لذا يحتم الامر القيام بالعـديد من التحليلات الاحصائية وتصميم النماذج الرياضية المناسـبة ، وكذا اجراءات اعداد الموازنات المرنة ، فهـــذا هو السبيل نحو اعداد تقديرات كامـــلة توضح على ماذا ستكون التكاليف تحت كل من الخطط المقترحة ، وهكذا يمكن دراسة كل بند من بنود النفقات فى علاقته بحجوم المصنع وحجوم الانتاج المقترحة والمتوقعة ·

* مفهوم المفاضـــلة بين بدائل التوسع :

من حيث ان تحليل التكاليف هو أول واجبات المحاسب بشأن مساعدة الادارة فى اتخاذ القرار بالتوســع ، فانه يقـــع عليه الآن عبء المـــزايا والمحددات الخاصة بكل برنامج مقترح للتوسع تعرضه الادارة من اجـــل اختيار افضل السبل والوســـائل لتحقيق اهداف المشروع التوسعية ·

ويجىء — فى اعتقـــادنا — دور المحاسب مرتبطا بالامور الآتيه :

أولا : دورة كأداة لتحليل التكاليف الخـــاصة بكل من برامج التوســـع وعرضها فى قوائم للمفاضلة تمهيدا لاختيار أكبرها تحقيقا لمتطلبـــات المشروع ·

ثانيا : دورة كأداة لمقابلة تحليـل العوائد الخاصة بكل برنامج مقترح، بتحليل التكلفة لهـــذا البرنامج ، وبالتالى اجراء عملية تصفية انتقائيـة لبرنامج التى عرضتها الادارة عليه ، وهكذا يمكن لهذه البرامج أن تتفاضل فيما بينها وفقا لقواعد محددة تحددها الادارة مقدما ·

ثالثا : دورة كأداة مســـاعدة فى اتخاذ القرار النهائى بكل تفصـيلاته واقرار سبل التنفيذ وتوقيتاته ·

ويصبح الدور الاول للمحـــاسب أساسيا ولازما اذا ما تحددت للتوسع أهداف مقدما ، ويراد اختيـــار ذلك البرنامج الذى بانجاز تلك الاهداف بأقل تكلفة مستطاعة ، وتعتبر دراسة التكاليف التفاصيلية وتحليلها من أهم ادوات المحاسب فى المســـاعدة على اقرار التوسع · ويكون للدور الثانى اهميته القصوى اذا ما جاء قـــرار التوسع فى صورة قدر متاح محدد من الاموال تم تحـــديده فى الموازنة الاستثمارية للمشروع ، ويراد تحديد أفضل استخدام لهذه الاموال بما يحقق للمشروع أكبر عائد ممكن وافضـــل معدل للعائد على رأس المال المستثمر·

وأما عن الدور الثالث للمحاسب فانه ولو ان اتخاذ القرار — كوظيفة تترتب عليها سياسة — هو من صلب عمل الادارة ، الا ان المحاسب اصبح له دورا لا يمكن تجاهله فى هـــذا المجال ·

ومن ثم فانه يبدو لمحاسب التكاليف دورا واضحا فى جميع المراحـــل السابقة ، يتعلق بتجميع برامـــج التوسع المقترحة واستخدام المبـادىء والاساليب المختلفة فى جمع البيانات المرتبطة بها وتضيف وتبويب عناصر التكاليف التى يشملها كل برنامج ، وكذا تحليل هذه البيانات من وجهة النظـــر التى تراها الادارة محققـــة لاغراضها ، ثم تقييم هذه البيـــانات

« **البقية ص ١٣** »

وبالتالى ترشيد الادارة فى اتخـــاذ واقرار برنامج التوسع ٠

*** تحديد المواصـــفات اللازمة للبيانات : -**

يمكن أن تستنتج مما سبق ان قيام محاسب التكاليف بتحليل التكاليف المتوقعه الخاصة بمشروعات التوسع، وكذا بايرادات هـــذه المشروعات ، يعتبر اساسا فى تحديد سياســـات المنشأة ٠

ويرى الـــكاتب أنه يتعـين على محاسب التكاليف حال قيامه بتحليل بيـانات التكاليف لاغراض التوسـع مراعاة مايلى :

(١) ان يتم اختيار مجموعة فترات متتالية سابقة لاتقل عن ثلاث سنوات

(٢) ان يتم اسـتبعاد الآثار على عناصر التكلفة الناتجـة عن التغيرات فى حجوم النشاط أو فى حجم المصنع أو فى الكفاءة الادارية ، وان تنسب هذه العوامل الى الفترة ذات الحـــد الادنى منها ٠

(٣) ان تستبعد من الدراسة جميع عناصر التكاليف الخاصه بالانشـطة التى لن يصيبها التوسع حتى لاتكون الارقام المعـــروضة مضللة من حيث تأثرها بالتغير المنتظر فى الطاقة ٠

(٤) ان يتم تعديل البيانات الخاصة بأنواع المخرجات وعناصر التكاليف ، بحيث يستبعد منها الآثار الخارجية التى لادخل للمشروع فيها ، كالتغير فى معدلات الاجور ، اســعار المواد الخام معدلات الضرائب ، القصور فى معدلات الانتاج أو الانتاجية الراجع الى تنفيذ سياسة حكومية معينة٠٠الخ

(٥) ان يكون متبعـا فى الفترات محل الدراسة نفس الاسس والقواعد المحاسبية من حيث طريقة التبـويب والعرض واسس تقييم الاصول ٠

(٦) ويتم تلافى آثار العنـــاصر السابقة أما باســتبعادها نهائيا من التحليل أو بالابقاء عليها مع تحـديد مدى تأثير كل منها على المعـــلومات المطلوب استخراجها من هذه البيانات

(٧) مراعاة العناية بأرقام تـكلفة الوحدة الواحدة التى كثيرا ما تكون مضللة اذا لم تبنى على أساس نفس الحجم السنوى للانتاج والتسويق فى الخطط البديلة المقترحة للتوســـع ، ويتعين الا تتضمن دراســـة تكلفة الوحدة - لهذا الغرض - تحليـــلا لعنـــاصر النفقات التى لن تتـــأثر بالتوسع ٠

(٨) واخيرا يتعين ان تتم التحليلات السابقة للنفقات فى مجموعة دفترية مستقله ، بحيث تصبح أمام اللجنـة التى ستختص بدراسات التوســع ، مـــرونة كافية تمكنها من اعمـــال التحليلات التى تراها مناسبة واعادة تبـــويب وتقييم ارقام التكلفة بما يتفق وطبيعة الدراسات الخاصة بتوسع المشروع الصناعى ٠

أحمـد حلمى الخطيب
مدرس مساعد المحـاسبة
كلية التجارة - جامعة عين شمس